أحكام الخطأ غير المقصود، من خلال القرآن الكريم

د. سمير ربوزي - جامعة الجزائر 01

الملخص البحث:

من المعلوم بالضرورة بين أهل الإسلام قاطبة أن الخطأ غير المقصود عذرٌ صالح لسقوط حقِّ الله تعالى، ورفع المؤاخذة عن صاحبه، ومن الأدلّة القاطعة على ذلك قوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ"، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (5)﴾ [الأحزاب 05].

غير أنّ ما يبعث على التساؤل، وكان سببا لخطّ هذه السطور، ما ورد في قوله تعالى من سورة البقرة: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»، وهو أمرٌ سبحانه عباده المخطئين أن يسألوه التجاوز، وعدم المؤاخذة على ما بدر منهم من أخطاء، والسؤال المطروح هنا: لماذا أمر سبحانه وتعالى عباده بسؤاله عدم المؤاخذة، مع تبشيره إياهم في نصوص كثيرة برفع الخطأ عنهم، رحمةً بهم، وتيسرا عليهم؟

Résumé:

Il est commun dans le monde islamique que de commettre une faute sans exprès se considère une justification suffisante pour le non accomplissement de l'ordre divin, prouvé par Prophète Mohamed -que la paix et les prières d'ALLAH soient sur lui- lorsqu'il dit: «ALLAH pardonne ma nation lorsqu'elle commet une faute, l'oublie et ce qu'elle commet par force.», On ajoute aussi le verset coranique dans sa traduction explicative: «Il n'ya pas de faute à vous reprocher si vous avez agi par erreur, mais seulement pour ce que vos cœurs ont prémédité, ALLAH est pardonneur, clément»

Alors qui nous pousse à soulever l'interrogation c'est le sens de ce verset coranique: «Seigneur, ne nous châtie pas s'il nous arrive d'oublier ou de commettre une erreur» quand ALLAH recommande les gens de lui invoquer pour le pardon de leur faute. On arrive à la problématique: pourquoi ALLAH ordre les gens de lui invoquer pour le pardon de leurs fautes en y informant qu'il les pardonne également grâce à sa miséricorde?.

مدخل:

المتبّع للنصوص الشرعية المتعلقة بخلق الإنسان، وما رُكّب عليه من عناصر الشهوة المختلفة، وما جُبل عليه من صفات الضّعف والنقص، يُدرك، دون أدنى جهد، أعظم حقيقتين من الحقائق المحيطة به، المتحكّمة في نظام عيشه، وأحكام عبادته:

أما الحقيقة الأولى فهي المتعلقة بالابتلاء الذي لأجله خلق الله تعالى هذه العوالم والأكوان، وهيئاً لأهل السعادة فيها جنّات تجري من تحتها الأنهار، ولأهل الشقاوة ناراً يأكل بعضها بعضاً، تلهُفها للقائهم، على ما كان منهم من التقصير في جنب الله تعالى، والتفريط في عبادته وطاعته؛ فحقيقة الابتلاء تقوم على ما في هذا الإنسان من عواملٍ نقصٍ، وصفاتٍ ضعيفٍ، يتحتّم عليه - من منظور قانون الابتلاء - أن يداوم على مجاهدة نفسه، ومصارعة هواه، في سبيل جبر ما فيه من النقص، وتقويم ما في نفسه من العوج، وتقوية ما فيها من جوانب الضّعف والوهن؛ كلّ ذلك إنّما يتحصّل له بطلب العلم النافع الرّافع، والعمل بمقتضياته وهداه. فإن هو قصر في طلب العلم، وراح يعمل عن جهل وعمى، كان في عداد أهل الضلال والرّدى.

وإن هو حصّل علماً بالحقّ، ولو بغير طلب له، وسعي في تحصيله، ولم يعمل بمقتضاه، كان مُعرّضاً للمقت والغضب، والأدلة على هذا وذاك أكثر من أن تُحصى أو تُعدّ.

وأما إن هو قعد عن تحصيل العلم، ولم يرفع للعمل الصالح رأساً، فقد اجتمع فيه الشران، وتوارد عليه البلاءان، وليس هلاك المرء إلا ذاك.

وأما الحقيقة الثانية فهي ما يتعلّق ببحثنا هذا، وهي حقيقة حتمية الوقوع في الخطيئة على جنس الإنسان، كائناً من كان، قال ﷺ: "كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون"⁽¹⁾، استعمل صلوات الله وسلامه عليه صيغة فعال للدلالة على أنّ الإنسان واقع لا محالة، لا في الخطيئة وحسب، بل وفي الإكثار منها، قال المناويّ، رحمه الله، في شرح هذا الحديث: "لابدّ أن يجري على العبد ما سبق به القدر؛ فكأنّه قال لا بد لك من فعل الذنوب، لأنها مكتوبة عليك، فأحدث توبة.."⁽²⁾.

ووقوع الإنسان في الخطيئة راجع، في المقام الأوّل، إلى الهيئة التي أوجده الله تعالى عليها، وهي الضّعف، والتركّب على عناصر الشهوة المختلفة، من غضب، وعجلة، وحبّ نفس، وميل إلى اللذّة بأنواعها، وركون إلى الدّعة والراحة، ونحو ذلك؛ الأمر الذي يورده، لا محالة، على الخطيئة والذنب، وعلى الخطأ والزّلل من باب الأولى، وإنّما تفاوتت النَّاس في ذلك راجع، بعد فضل الله تعالى، إلى ما أشرنا إليه آنفاً من عامل المجاهدة والمرابطة، وإلى ما يحيط بالمرء من عناصر البيئة المختلفة، بدءاً بالأبوين، وإلى كلّ من له عليه تأثير.

ولما كان الإنسان على هذا النحو من الخلق، وكانت العبادات - في عمومها - متضمّنة قدرّاً من المشقّة والمخالفة لمشتهى النفس الطبيعي، فإنّ الله تعالى، بمّته، وكرمه، ورحمته، ترقّق بخليفته في أرضه، وتجاوز عنه أخطاءه التي لا يكون له في ارتكابها قصدٌ، رَفَعاً للمشقّة عنه، وتيسيراً لشؤون العبادة عليه؛ لأنّه لو حوسب الإنسان على أخطائه، لوقع في الحرج الشديد، ولما ظهر لكثير من أسماء الله تعالى وصفاته معني، وفي مقدّماتها الرحيم، والعليم، والحكيم، والقويّ، والغنيّ، والعفوّ، والحليم، الصّبور، ونحوها.

والأدلة على أن الله تعالى تجاوز عن عباده أخطاءهم كثيرة، نختار منها ما يلي:
 قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾⁽³⁾.
 وقوله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسِيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ"⁽⁴⁾.

فالخطأ معفوٌّ عن هذه الأمة، هذا أمرٌ معلوم من الدين بالضرورة، وهو مع ذلك معقول المعنى، لا يتطلب إنعام نظر، ولا تردداً في فهمه عن الله تعالى، غير أن ما كان دافعاً إلى التساؤل، ومن ثمَّ خطئ هذه السطور، هو ما تضمنته أحد أقوى الأدلة على عدم مؤاخذه الشريعة المخطئ خطأً غير مقصود، وهو قوله تعالى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»⁽⁵⁾، ووجه الدليل على أنه من أقوى الأدلة على ما ذكرنا، ما صحَّ عن ابن عباس، رضي الله عنهما، من أن الله تعالى قال بعد دعاء المؤمنين في آخر سورة البقرة: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِيصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (286)﴾ : فَعَلْتُ⁽⁶⁾، وهنا نتساءل: إذا كانت هذه الآية، وغيرها من النصوص الشرعية، وفي مقدمتها حديث النبي ﷺ المتقدم قريباً، والثابت بروايات مختلفة، جاءت بالتجاوز عن المخطئين، فعلامٌ يأمر الله تعالى عباده أن يدعوه أن لا يؤاخذهم على أخطائهم غير المقصودة؟، وحتى قوله جلَّ وعزَّ: "قد فعلت" فَوَزَّ تَضَرُّعُ المخطئين إليه بالدعاء المذكور هاهنا، وهو بشرى عظيمة، وكرمٌ لا يضاهيه كرم، لا يزيح هذا التساؤل عن أذهاننا؛ إذ يمكن القول إنه لو كان الخطأ مغفواً عنه بالكلية؛ أي أنه كأن لم يكن، لما كانت إلى هذا الدعاء حاجة، تنزه الله تعالى أن يأمر بشيء لغير حكمة أو حاجة، وتعالى علواً كبيراً.

المطلب الأول: مذاهب العلماء في مسألة رفع المؤاخذه -مطلقاً- عن الخطأ غير العمد في القرآن الكريم.

وعلى الرغم من أن الخطأ شطرٌ هذه الدنيا، إذا ما اعتبرنا مواقف الناس فيها، وأقوالهم، وأفعالهم، وجميع ما هم قائمون به في حياتهم، متردداً بين أن يكون صواباً أو خطأً، إلا أننا لا نجد لمصطلح الخطأ عناية كافية في كتب اللغة والمعاجم، ولا في كتب الشريعة، إذا ما استثنينا ما في بعض أبواب الاجتهاد من كتب الأصول، وأبواب الكفارات والحدود في الفقه الإسلامي، وكلاماً متناثراً في كتب التفسير، وعلوم القرآن، يتعلق في الغالب بموارد ألفاظ مادة خطأ الاثنين والعشرين في القرآن الكريم⁽⁷⁾، وهذا ما يفسر الغموض الكبير الذي يكتنف مصطلح الخطأ على جميع مستوياته، المعجمية، والسلوكية، والشرعية:

فنجد أحياناً من يذكر الخطأ والمخطئ في سياق تبرئته ورفع اللوم عنه؛ فيقول مثلاً: أخطأ، فهو معذور، والخطأ عذر شرعي رفع به الله سبحانه الإثم عن أمته، ونحو ذلك من السياقات المتقاربة.
 ونجد في أحيان أخرى من يسوق لفظ الخطأ وما اشتق منه مساق الدَّم؛ فيؤنَّب المخطئ، ويصف فعله بالخطأ، وما كان عليك أن تخطئ، وأنت كثير الخطأ، ونحو ذلك، الأمر الذي يثير تساؤلاً: هل من مؤاخذه تترتب على الخطأ؟، أم إن المخطئ معذور مطلقاً ما دام لم يقصد ارتكاب خطئه؟.

في محاولة للإجابة عن هذا السؤال، تتبعتُ موارد لفظ خطأ في القرآن، فوجدت أكثرها ما كان لإرادة معنى الخطأ العمد، أقصد الخطء، وأما الخطأ غير العمد الذي منه أخطأ يخطئ، فلم يرد في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع، أحدها هو حجة القائلين برفع الإثم عن المخطئ، وهو قول الحق سبحانه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾⁽⁸⁾، وهذه الآية وإن نزلت في النبي، فإن علماء الشريعة، من مفسرين وفقهاء وغيرهم، مُجمعون على أنّ فيها رفع الإثم عن المخطئ بكونه غير عامدٍ فعل الخطأ، قال ابن عاشور، رحمه الله، مؤكداً هذا المعنى: "ووقع "جناح" في سياق النفي بليّس يقتضي العموم، فيفيد تعميم انتفاء الإثم عن العمل الخطأ، بناء على قاعدة عدم تخصيص العام بخصوص سببه الذي ورد لأجله، وهو أيضاً معضود بتصرفات كثيرة في الشريعة، منها قوله تعالى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»⁽⁹⁾، وقول النبي ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»⁽¹⁰⁾.

وأما المورد الثاني لمادة أخطأ في القرآن الكريم، فهو قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا..﴾⁽¹¹⁾ الآية.

وأما الموضوع الثالث فهو قوله سبحانه وتعالى: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»⁽¹²⁾، وقد استدلل به جماهير المفسرين على أنّ الخطأ مغفور لصاحبه بانتفاء القصد إلى ارتكابه، وهنا أتساءل مجدداً:

إذا كان الخطأ مغفورا، فما الحاجة إلى دعاء الله تعالى أن لا يؤاخذنا به، وبأمرٍ منه سبحانه؟.

ما إن شرعت في تتبع أقوال المفسرين حتى وقفت على ما فيها من تضاربٍ، وصل إلى حدّ التضادّ بسبب اختلافهم في فهم هذه الآية، أو بسبب انقحاح معنى الخطأ في أذهانهم بشكل مختلف، مردّه إلى الاقتصار على اعتبار الخطأ مرتبة واحدة، تتمثل في غياب العمد الذي هو ركنه الأصيل، وعلامته الفارقة، التي بها يتميّز عن الخطء، وقبل عرض مذاهب العلماء في تفسير هذه الآية، أطرح سؤالاً يظهر من خلاله مُرادِي من هذا العرض، هو:

إذا أخطأ رجلان خطأً - بدون قصد طبعاً- وكان أحدهما قد بذل ما في وسعه لتفادي الوقوع فيه، أو على الأقلّ لإدراك الصواب، ولم يكن الآخر كذلك، أي أنه أخطأ بدون قصد، لكن دون أن يحتاط، ولا أن يتوخّى إصابة الحق أي الصواب، فهل يكونان في عدم استحقاق الإثم سواءً؟، وبالمثال يتّضح المقال:

شخص استيقظ في صباح أحد أيام شهر رمضان، بعد طلوع الشمس، وكان في غرفة مظلمة، فشرّب ظانّاً أن الوقت ليل، فهذا مخطئ باعتبار أنه كان يريد أن يشرب في وقت الأكل والشرب، ولكن ماذا كان سيخسر لو اقترب قليلاً من النافذة، وتحرّى كون الوقت لم يخرج بعد؟.

ولسنا هنا بمعرض الكلام عن صحّة صيام هذا الشخص⁽¹³⁾، أو تفاصيل هذه المسألة، وإمّا الذي يهّمنا أن نقول: إنّنا لو عاتبنا هذا الشخص، وسألناه عن سبب وقوعه في هذا الخطأ، فسيجيبنا بإحدى إجابتين:

- إمّا بقوله: لم أكن أعلم أن الوقت خرج.

- أو قوله: حسبت الوقت لم يخرج بعد، والفرق بين العبارتين أنّ الأولى أقرب إلى التقصير، والثانية أبعد، لأنّها مظنة صدورها عمّن سعى إلى معرفة الوقت، أو قدّم سبباً كافياً في سبيلها، فأخطأ. مثال آخر، يتعلق بالصيام أيضاً، وهو من أكل أو شرب ناسياً أثناء الصيام، وهذا، كما ثبت في الصحيحين، يُكمل صومه ولا يعيده، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "من نسي وهو صائم، فأكل أو شرب، فليتمّ صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه" ⁽¹⁴⁾، ولكن ماذا عمّن نام مثلاً، أو جلس مجلساً، وبالقرب منه قدح من ماء بارد، أو شيء من الطعام يسهل تناوله، كعنب، أو تمر، أو نحوهما، ألا يكون مقصراً بعض الشيء في أكله أو شربه، ولو ناسياً؟.

الإجابة عن هذا السؤال متعلّقة، بشكل مباشر، بالآية سالفة الذكر من سورة البقرة، في بيان أقوال أهل العلم فيها، وفي معنى الخطأ الذي أشارت إليه:

مذاهب المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ⁽¹⁵⁾:

افترق أكثر العلماء في تفسير هذه الآية فريقين، واختار آخرون مذهباً وسطاً، لعلّه الصواب إن شاء الله تعالى، وسأجعله آخرًا حتى تتضح صورته، ويظهر وجه اختياره، واعتباره راجحاً:

الفريق الأول: وهم القائلون بأن الخطأ هنا هو الخطأ العمد

على الرغم من اعتبار أكثر أهل العلم الخطأ ما كان عن غير عمد، وأن الخطأ ما تُعمد ⁽¹⁶⁾، إلا أن فريقاً منهم ذهب إلى أن الخطأ المذكور في الآية من سورة البقرة هو الخطأ العمد، وفيما يلي ذكر لبعض هؤلاء:

نقل مكي بن أبي طالب عن النحاس وقطرب أن "النسيان هنا بمعنى الترك، لأن الله تعالى لا يوصف بأن يعاقب على النسيان فيسأل في العفو عنه، لأنه ليس من تعمد العبد، إنما هي آفة تدخل عليه" ⁽¹⁷⁾.

وهذا الكلام، وإن كان في بيان معنى النسيان، إلا أنّه ينطبق على معنى الخطأ في الآية أيضاً، إذ لا يوصف الله تعالى، في مذهب أصحاب هذا القول، بأن يعاقب على الخطأ فيسأل العفو منه، لأنه ليس من تعمد العبد، إنما هي آفة تدخل عليه، فالخطأ والنسيان سواء في كلامهم، لكونه عُطف عليه في هذه الآية، وكذا في قوله ﷺ: "رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" ⁽¹⁸⁾.

وفي تفسير السمعاني: "الخطأ يكون بمعنى العمد، ويكون على حقيقة الخطأ، يقال أخطأ يخطيء وخطأ يخطأ، والمراد بقوله ها هنا أو أخطأنا، أي تعمدنا" ⁽¹⁹⁾.

ونقل البغوي عن بعضهم القول بذلك، حيث قال رحمه الله: "قيل معناه القصد والعمد، يقال أخطأ فلان إذا تعمد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (31) ⁽²⁰⁾ قال عطاء: ﴿إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ يعني: إن جهلنا أو تعمدنا.. ⁽²¹⁾، وقال القرطبي رحمه الله: أخطأنا أي تعمدنا" ⁽²²⁾.

وفي زاد المسير لابن الجوزي، عن ابن الأنباري، أنّ "المراد بالنسيان هاهنا الترك مع العمد، لأن النسيان الذي هو بمعنى الغفلة قد أمنت الآثام من جهته، والخطأ أيضاً هاهنا من جهة العمد، لا من جهة السهو، يقال: أخطأ الرجل: إذا تعمد، كما يقال: أخطأ إذا أغفل" ⁽²³⁾.

والقول بأن الخطأ في الآية هو الخطأ العمد هو ظاهر كلام الطبري رحمه الله تعالى أيضاً ⁽²⁴⁾.

الفريق الثاني: وهم القائلون بأن الخطأ في الآية ما لم يكن عمداً

ومنهم مكّي بن أبي طالب⁽²⁵⁾، وابن عطية⁽²⁶⁾، وابن جزري⁽²⁷⁾، وابن كثير⁽²⁸⁾، ونسبه البغوي إلى الأكثرين⁽²⁹⁾، وفي الحقيقة، يمكن اعتبار ما احتجّ به كل فريق فيه ردّ كافٍ على رأي الفريق الآخر، فالقائلون بأن الخطأ في الآية ما كان عمداً، يُردّ عليهم بالسؤال الذي طرحه أصحاب القول المخالف: كيف لا يؤاخذ رب العالمين من تعمد ارتكاب الذنب؟، فقد صحّ في الحديث عن ابن عباس^{رضي الله عنه} قال: "لما نزلت ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال الله تعالى: قد فعلت"⁽³⁰⁾، والقائلون بأن الخطأ هنا ما لم يكن عمداً نوجه لهم سؤال الفريق الأول: أَوَلَمْ يرفع ربّ العالمين عن عباده الخطأ في آيات من القرآن منها قوله سبحانه: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، والخطأ ليس في الوسع، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽³¹⁾، وقوله^{صلى الله عليه وآله}: "إنّ الله تجاوزَ عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه"⁽³²⁾؟، إذن يمكن القول إنّ كلا من الفريقين خصّم صاحبه، ويمكن أن نضيف إلى القائلين بأن الخطأ في الآية ما لم يكن عمداً حجةً قرآنية ثانية، هي أن عادة القرآن جرت على تسمية الخطأ العمد حِطَاءً، والفعل منه حطى، والفاعل خاطئ؛ وعليه لو كان الخطأ المذكور في الآية ما كان عمداً، لكان قوله إن نسينا أو خطئنا، والله أعلم، وعليه، أمكن لنا أن نتساءل مطمئنين: ما هو إذن الخطأ الذي أمر رب العزة والجلال بعباده أن يدعوه ألا يؤاخذهم به؟.

إن مما يستبعد كون الخطأ المذكور في آخر سورة البقرة ما كان عمداً، قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾⁽³³⁾، فلم يذكر رب العالمين في هذه الآية مؤاخذهً للقائل خطأ، مع ما في القتل من الشرّ العظيم، والجُرم الجسيم، ويقطع هذا الاحتمال قطعاً، قوله عزّ وجل في سورة الأحزاب: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فِإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (5)﴾⁽³⁴⁾، فالآية صريحة في حصر المؤاخذه في ما كان عمداً، وعلى هذا جماهير المفسرين والعقلاء، ولم أجد ما يخالف ذلك، إلا قولاً نُسب إلى الإمام أحمد، رحمه الله تعالى، يقول فيه: "من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله عز وجل والسنة، فقد أوجب الله في قتل الخطأ الكفارة"⁽³⁵⁾، وقد تعقّب هذا القول كثير من العلماء بأنّ "رفع النسيان عبارة عن رفع الإثم، لا رفع الحقوق؛ فمن نسي الصلاة أعادها، وحقوق العباد أولى بالألا تسقط بنسيان ولا خطأ"⁽³⁶⁾.

وعليه، وبما أن الخطأ لا يكون -في الغالب- إلا عمداً أو غير عمد، وأننا استبعدنا احتمال كون الخطأ المذكور في آخر آية من سورة البقرة، عمداً، فإنه لا يبقى لنا إلا أن نعتبره غير عمد، ولكنّ تساؤل القائلين بأنه عمد يظلّ قائماً: أليس الخطأ معفوفاً عنه؟، فلم ندعو الله تعالى ألا يؤاخذنا به؟.

أجيب، مستعينا بالله تعالى، بأن الخطأ غير العمد له حالتان: إما أن يكون المخطئ أراد الصواب فصار إلى غيره، وإما أن لا يكون أراد الصواب، ولا وجه إليه قصده، وإنما غاية الأمر أنه أصاب ما لا تحسّن إصابته، وهنا مرتبتان، إحداهما أقرب إلى الصواب من الأخرى، أو بالأحرى أبعد عن التقصير من الأخرى، وبالتالي، فإنّ ما يأتي من الأدلة والحجج كان كافياً لاختيار كون الخطأ المذكور في هذه الآية هو الخطأ غير العمد، الذي تسبب

في الوقوع فيه شيء من التقصير وقلة التحفظ، أوقع صاحبه في هذا الخطأ، وكان بإمكانه أن يتحاشاه، فيتجنب ارتكاب الخطأ؛ فكونه لم يتعمد الخطأ رفع عنه الأحكام المترتبة عن الخطء، وهو ما تُعمد من الأخطاء، وكونه قصر في أخذ الحيطة أدخله في دائرة المؤاخذة، فأمر بالدعاء لرفعها.

وكون هذه الحيطة مما يسبب الأخذ بها مشقة وحرماً - إذ ليس بالأمر الهين أن يحمل المرء نفسه على المداومة على عدم النسيان والوقوع في الخطأ - كان سبباً في تعجيل نزول البشري على مرتكب هذا النوع من الأخطاء، وهي إجابة دعائه، ورفع المؤاخذة عنه، ومع ذلك يكون - والحالة هذه - أقل استحقاقاً للعذر من المخطئ بعد استفراغ الجهد في محاولة تجنب ما وقع فيه من الخطأ، وحتى يتضح المعنى أكثر أضرب مثلاً:

شخص يهدم جداراً، وعلامات الهدم بادية لكلّ ماز له أدنى دراية بهذه العملية، من صوتٍ مِعولٍ، أو تراكم أحجارٍ بالقرب من الجدار، أو نحو ذلك من العلامات المعروفة، فمرّ وراء الجدار طفل أو جلس بالقرب منه، فسقط عليه الجدار أو بعض أحجاره فقتله أو جرحه، أو حتى أفرعه، لا شك أن هذا خطأ غير متعمد، ولكنه كان من الممكن أن يتفادى هادم الجدار هذا الخطأ بأكثر من إجراء احتياطي يمنع وقوعه، كأن يضع سياجاً يمنع الاقتراب من الجدار، أو يكلف شخصاً يتابع عملية الهدم، ويُشعر كلّ ماز بها، أو أن يلتزم بمراقبة الجهة الخلفية للجدار، على الأقل قبيل سقوط حجر كبير، أو جزء من الجدار يمكن أن يتسبب في مقتل شخص أو إصابته بجراح بليغة، لاسيما إذا كان مجنوناً أو طفلاً صغيراً، لا يحسب - في الغالب - حساباً لمثل هذه الأمور، لقلة وقوعه، أو لكونه جديداً عليه. فلا شك أن في صنيع هذا المخطئ بعض تقصير، ويتأكد ذلك فيما لو كان قام بأحد ما سبق ذكره من الإجراءات الاحتياطية، فتسلل شخص، أو غفل المكلف بمتابعة عملية الهدم، فحينئذ ترتفع المؤاخذة مطلقاً عن الهادم، وتنتقل في الحالة الثانية التي كان السبب غفلة المكلف عن الحراسة والمتابعة إليه، أقصد إلى هذا المكلف، ولا أظنّ أحداً من العقلاء يعاتب هذا الهادم، ويلزمه بالتضرع إلى الله تعالى - مع ما في ذلك من الخير والدين - بأن يتجاوز عنه، ولا يؤاخذه بخطئه، فلا يبقى لدينا إلا أن نعتبر الجدير بالدعاء وسؤال الله تعالى أن يعفو عنه هو من لم يتعمد خطئه، لكنّه قصر في تحري الصواب، وكان في تحري ذلك - بلا شك - بعض مشقة يستدعيها المقام، هذه المشقة التي كانت سبباً في رفع المؤاخذة عن هذا المخطئ المقصر، لكن بعد الدعاء كما تقدّم، وفيما يلي مزيد من الأدلة على صحة ما ذكرنا والعلم عند الله تعالى.

المطلب الثاني: المذهب المُختار من مذاهب العلماء في بيان معنى الخطأ من الآية من سورة البقرة.

من خلال تأمل الآيات ذات الصلة بمعنى الخطأ غير المقصود، وما أشرنا إليه سابقاً من انقسامه إلى ما صاحبه تفريط، وما حصل بعد بذل الوسع في اجتنابه، أو على الأقل دون تقصير ولا تفريط، يتبين أنّ الخطأ الذي ذكر في هذه الآية هو خطأ من لم يتعمد، ولكنّه قصر في اجتنابه، فلا ترتفع عنه المؤاخذة إلا بالتضرع إلى الله تعالى، وسؤاله العفو عما هو خطأ يشبه الذنب ولو من وجه، وفيما يلي عرض لأهم أربعة أدلة على هذا المذهب:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾⁽³⁷⁾، مما يدلّ هنا على أن المراد بالنسيان

والخطأ ما كانا حاصلين بسبب التقصير، أمره سبحانه عباده بعد سؤال العفو عنهما أن يسألوه ألا يحمل عليهم إصرا كما حمل على الذين من قبلهم، وألا يكلفهم ما لا طاقة لهم به، وكلاهما طلب رفع شيء فيه مشقة، فناسب أن يكون النسيان والخطأ المسؤول رفعهما، هما ما حصلنا بسبب مشقة، ولا يمكن أن يكون النسيان الغالب لصاحبه، والخطأ الذي حصل بعد استفراغ الجهد في إرادة الصواب، أو على الأقل في تجنب الخطأ، لا يمكن أن يكونا من هذا النوع والله أعلم.

الدليل الثاني: من العلماء من ذهب إلى مختارنا في هذا البحث، وهم من عيّنت بأصحاب الفريق الثالث، وهم قلة، ولم أجد منهم من صرح بهذا القول، واعتبر أن الخطأ المقصود في آخر البقرة هو الخطأ غير العمد المتسبب عن نوع تفريط وتقصير، وإنما جرت عادة أكثرهم على ذكر هذا القول كاحتمال من الاحتمالات التي توجّه بها الآية الكريمة، أو كجواب على التساؤل الذي تكرر معنا سابقا وهو كيف يؤخذ الله عبدا على شيء رفع عنه إثم، أعني الخطأ؟، وأما صاحب الكشف فكان من أوائل المشيرين إلى مسألة التقصير⁽³⁸⁾، لكن الذي دفعه إلى ذلك دفعا هو اعتزاليته، واعتقاده أن الله تعالى يستحيل عليه أن يحاسب على الخطأ والنسيان، لأن ذلك من تكليف ما لا يُطاق، ومسألة التكليف بما لا يُطاق، أو التكليف بالمحال، مسألة خاض فيها المتكلمون كثيرا، وكانوا أول من أثارها، "بعد اتفاقهم على أنه ليس واقعا في الشرع، وأن هذه الآية أذنت بعدمه، قال أبو الحسن الأشعري وجماعة من المتكلمين: تكليف ما لا يُطاق جائز عقلا، ولا يخرم ذلك شيئا من عقائد الشرع، ويكون ذلك أمارة على تعذيب المكلف وقطعا به... وينظر إلى هذا تكليف المصور أن يعقد شعيرة. واختلف القائلون بجوازه هل وقع في رسالة محمد ﷺ أولا؟ فقالت فرقة: وقع في نازلة أبي لهب، لأنه كلفه بالإيمان بجملة الشريعة، ومن جملتها أنه لا يؤمن، لأنه حكم عليه بتب اليدين وصلي النار، وذلك مؤذن بأنه لا يؤمن، فقد كلفه بأن يؤمن بأنه لا يؤمن"⁽³⁹⁾، قال ابن أبي العزّ في شرح الطحاوية ردّا على هذا الاستدلال: "لا نسلّم أنه مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، والاستطاعة التي بها يقدر على الإيمان كانت حاصلة، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان، فما كلف إلا ما يطيقه كما تقدم في تفسير الاستطاعة، ولا يلزم قوله تعالى للملائكة: «أُنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ»⁽⁴⁰⁾، مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصوّرين يوم القيامة: أحيوا ما خلقتم⁽⁴¹⁾، وأمثال ذلك، لأنه ليس بتكليف طلب فعل يثاب فاعله ويعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز"⁽⁴²⁾، والكلام عن مسألة تكليف ما لا يُطاق طويل، وقد امتلأت به كتب الفرق والعقائد، وكفينا منه أن أكثرهم متفقون على أن هذا التكليف ممتنع شرعا، بما ثبت من النصوص الشرعية الدالة على رحمته سبحانه، وعدم محاسبته عبدا من عباده على شيء فوق استطاعته ومقدوره، وهذه ما تقرره القاعدة الشرعية: "لا تكليف إلا بمقدور".

الدليل الثالث: النصوص القرآنية الدالة على رفع الإثم عن الخطأ لا تكاد تُحصى، إذ تشمل كل ما فيه تيسير، ورفع الحرج والمشقة عن الناس، وكذلك السنة النبوية، ففي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "الله أشد فرحا بتوبة عبده حين يتوب إليه، من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة، فاضطجع في ظلها، قد أيس من راحلته، فبينما هو كذلك إذا هو بها، قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح"⁽⁴³⁾، فلا

شكّ أن هذا الرجل وقع على مقالة، لو تعمّد غيره النطق بها، لكان من أشدّ الناس كفراً، ولكنّ ما كان فيه من شدّة الفرح، أذهله عن مراده، فقلب الكلام، فأخطأ، فكان عذره خطؤه الذي لم يتعمّده، وقد رفع الله الخطأ، غير أنّ ما لا شكّ فيه، هو أنّ صاحب الرحلة هذا أخطأ ذاهلاً، أي أنّ خطأه جاء بغتة، لما عاينه من حالة لم تكن بجلده ولا بمخيلته، فلم يكن لديه وقت كافٍ ليتجنّب هذا الخطأ، فليس في تصرفه، والحالة هذه تفريط ولا تقصير، وعليه فإنّ هذا الحديث لا يُسعفنا فيما نحن فيه من الكلام عن الخطأ غير المقصود، المشوب بنوع تقصير وتفريط، فلا أحسن إذن من التوجّه إلى كتاب الله تعالى، وبالتحديد إلى المواضع الثلاثة للفظه خطأ التي تدلّ على الخطأ غير المقصود، وتأمّل ما فيها من دلالات على ما اخترنا، أو على خلافه، وبما أن أحد هذه المواضع الثلاثة هو محل الدراسة، فإن علينا تأمّل الموضوعين الباقيين، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾⁽⁴⁴⁾، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾⁽⁴⁵⁾.

فأما الموضوع الأول، ففيه ملاحظة لم أجدها في الموضوعين الآخرين لمادّة أخطأ في القرآن الكريم، وهي تعديته بحرف الباء، ولا بدّ -والله أعلم- أن يفترق الإخطاء هنا عن الإخطاء في قوله تعالى أخطأنا من سورة البقرة، إذ لو اتّفقا لجا في البقرة مثلاً: لا تؤاخذنا بما نسينا فيه أو أخطأنا به، وأما الآية من سورة النساء، فلا نتجرأ على مقارنتها بنظيرتها من سورة الأحزاب من جهة التعدي بحرف الباء وعدمه، لأنّي لم أجد من أشار إلى ذلك، فضلاً عمّن غامر فيه، هذا أولاً، والأمر الثاني هو أن لفظ الخطأ ورد في سورة النساء اسماً لا فعلاً، فامتنتت المقارنة. ولم أعثر في كتب التفسير، على من أشار إلى سرّ تعدي أخطأ في سورة الأحزاب بحرف الباء، فتفتقدت كتب اللغة، فوجدت في بعضها أنّ تعديّة الإخطاء بالباء هنا كان لإرادة معنى التعرّ، قال ابن سيده رحمه الله: "وفي التنزيل: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ»، عداه بالباء في معنى عثرتم، أو غلّطتم"⁽⁴⁶⁾، والعبارة نفسها، وبحروفها، وحدثها عند من كلّ من ابن منظور، والزبيدي، ولعلهما نقلها عنه، فلم أجدها في غير هذه الكتب الثلاثة، والله تعالى أعلم⁽⁴⁷⁾.

ولاشكّ أن علاقة هذا التخريج بما اخترناه من معنى للفظ الخطأ في آخر البقرة واضحة بيّنة، وهي أن العذر ورفع الجناح المذكور في سورة الأحزاب، هو خاص بالخطأ الذي يحمل معنى التعرّ والغلط، ولا شكّ أن المتعرّ لا يكون متعرّراً إلا إذا أراد الصواب، ففوجئ بخلاف ما توقّع، ووقع في الخطأ، ويؤيّد قول ابن كثير رحمه الله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ أي إذا نسبتهم بعضهم إلى غير أبيه في الحقيقة خطأ، بعد الاجتهاد واستفراغ الوسع؛ فإن الله قد وضع الحرج في الخطأ ورفع إثمه⁽⁴⁸⁾، فذكر، رحمه الله، الاجتهاد واستفراغ الوسع، ليخرج من أخطأ دونما تحرّ ولا اجتهاد، والعلم عند الله تعالى.

الدليل الرابع: أجاب الرازي عن سؤال الباب، أقصد كيف يؤاخذ الله الناسي والمخطئ وهما في حكم المغفّور عنهما عقلاً وسمعاً؟ بأجوبة منها قوله: ".النسيان منه ما يعذر فيه صاحبه، ومنه ما لا يعذر، ألا ترى أن من رأى في ثوبه دماً فأخّر إزالته إلى أن نسي، فصلى وهو على ثوبه عد مقصراً، إذ كان يلزمه المبادرة إلى إزالته، وأما إذا لم يره في ثوبه فإنه يعذر فيه، ومن رمى صيدا في موضع، فأصاب إنساناً، فقد يكون بحيث لا يعلم الرامي أنه يصيب ذلك الصيد أو غيره، فإذا رمى ولم يتحرز كان ملوماً، أما إذا لم تكن أمارات الغلط ظاهرة، ثم رمى

وأصاب إنسانا، كان هاهنا معذورا، وكذلك الإنسان إذا تغافل عن الدرس والتكرار، حتى نسي القرآن، يكون ملوما، وأما إذا واظب على القراءة، لكنه بعد ذلك نسي، فههنا يكون معذورا، فثبت أن النسيان على قسمين، منه ما يكون معذورا، ومنه ما لا يكون معذورا، وروي أنه ﷺ كان إذا أراد أن يذكر حاجته، شدّ خيطا في أصبعه⁽⁴⁹⁾، فثبت بما ذكرنا أن الناسي قد لا يكون معذورا، وذلك ما إذا ترك التحفظ وأعرض عن أسباب التذكر، وإذا كان كذلك صح طلب غفرانه بالدعاء⁽⁵⁰⁾.

ومن أشار -دون تصريح- إلى أن الناسي والمخطئ المقصّرين مؤاخذان بتقصيرهما، الشوكاني وأبو السعود⁽⁵¹⁾، وتفرد ابن عاشور رحمه الله برأي فيه غرابة، قال فيه: "المراد ما يترتب على النسيان والخطأ من فعل أو ترك لا يرضيان الله تعالى، فهذه دعوة من المؤمنين دعوها، قبل أن يعلموا أن الله رفع عنهم ذلك بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾⁽⁵²⁾.."⁽⁵³⁾، وكأنه، رحمه الله، يحصر ما في آخر آية من سورة البقرة في المخاطبين بما وقت النزول، وهذا قول يحتاج إلى دليل، ومخالفته في ذلك جمهور المفسرين دليل على ما فيه من بُعد، والله أعلم بمراده سبحانه.

وأما الموضوع الثالث، وهو قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا...﴾⁽⁵⁴⁾، فقد أشار في تفسيره إلى معنى التقصير بعض المفسرين، منهم الرازي، والأندلسي، والقاسمي، والمراعي⁽⁵⁴⁾، وغيرهم، وقال بعض الباحثين⁽⁵⁵⁾: "تحرير رقبة هنا ليس من باب المؤاخذه بالإثم، وإنما من باب أنه قصّر، ولذلك ما من مخطئ إلا وهو مقصّر، ومن هنا قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ قيل في قوله: (إِلَّا خَطَأً): ولا خطأ، بمعنى: ألا يتعاطى أسباب التقصير"⁽⁵⁶⁾.

وقال في مناسبة أخرى: "إذا رأى صيدا وأطلق النار عليه، فأصاب إنساناً وقتله، فإنّ هذا من باب قتل الخطأ، فنقول: إنّ خطأه يوجب سقوط الإثم عنه، فلا تؤاخذ، ولا نقول: إنه آثم، ولا نوجب القصاص عليه؛ لأنه لم يتعمد قتل أخيه، ولكن نوجب عليه الدية ضمناً لهذه النفس، ونوجب عليه الكفارة؛ لأنه لم يخطئ فيقتل بالخطأ، إلا وهو مقصّر بعض التقصير، ومن هنا لو تحرى وتعاطى أسباب الحفاظ لما وقع في الإحلال، فحينئذ أسقط عنه الشرع المؤاخذه فلم يقتص منه، وأوجب عليه المؤاخذه بوجوب الدية ووجود الضمان، ومباحث هذا مشهورة في كتب أصول الفقه"⁽⁵⁷⁾.

قلت: في بعض هذا الكلام نظر، وبالتحديد في قول صاحبه: "ما من مخطئ إلا وهو مقصّر"؛ وذلك أن من المخطئين من لا يرجع خطوهم إلى تقصيرهم، وقد صحّ في الحديث أن الحاكم إذا اجتهد فأخطأ له أجر، لأنّه -في الغالب- بذل ما في وسعه لإصابة الحق، واجتناب الخطأ، وما من حاكم أو عالم إلا وله حالات يخطئ فيها، لتمكّن النقص من جميع البشر، أبي الله إلا أن يكون الكمال له وحده سبحانه، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النقص هو الآخر مرتبتان، وكلاهما جبلي، نقص في البلوغ إلى الحق، وهذا هو الموجب للعذر بإذن الله تعالى، ومنه وكرمه، ونقص بالتراخي عن إدراكه، أو عدم بذل الجهد الكافي لتحصيله، وهذا هو التقصير الذي نتحدث عنه، ولم يسلم منه حتى أكابر العلماء⁽⁵⁸⁾، بل حتى بعض الأنبياء صلوات الله عليهم⁽⁵⁹⁾، ولا يعتبر هذا الكلام طعنا فيهم، ولا

خطأً من مكاتبتهم، لأنّ التقصير نفسه يتفاوت، فتقصير المتهاون الغافل، غيرُ تقصير الحريص الذي لا يعدو تقصيره أن يكون تعتراً له أسباب مختلفة، منها عدم توافر الأدلة الكافية، أو عدم وضوحها بالنسبة له، فيستحقّ بذلك العتاب لا على تعمّده الخطأ، أو عدم اجتهاده في تحصيله، وإنما على الانصراف إلى غيره بتأويل بعيد، أو مبرّر غير قويّ، أو على الأقل باجتهاد لا يتناسب مع مقامه، ورفيع قدره ومنزلته، وتمثيلاً لذلك، نذكر قصّة هارون عليه السلام مع بني إسرائيل، لما غاب عنهم موسى عليه السلام فاتخذوا العجل، وأشركوا بالله سبحانه، كان موقف موسى عليه السلام معه شديداً، حتى أخذ برأسه يجرّه إليه⁽⁶⁰⁾، ولم ينكر رب العالمين على موسى عليه السلام تصرفه هذا، مع العلم أن هارون عليه السلام كان مجتهداً، وحقّ المجتهد أن يثاب، مصيباً كان أم مخطئاً، لكنّ العتاب الشديد هنا مردّه - كما ذكر بعض أهل التفسير - إلى أنّ اجتهاد هارون عليه السلام كان مجانباً للصواب، مع وضوح الأدلة على عدم صحّته، وهارون عليه السلام في هذا المقام أعظم وأجلّ من أن يُجهد أنفسنا في تبرئة ساحته، والثناء عليه، وتبرير موقفه عليه السلام، ويكفيه من ذلك أنّه بعدما برّر موقفه لموسى عليه السلام لم يبطل تبريره، ولا استمرّ في عتابه، بل راح يستغفر له ولنفسه ويقول: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ (151) ﴾⁽⁶¹⁾، مبيناً أنّ ما قام به هارون كان اجتهاداً مشفقاً، حريصاً على قومه، واجتماع كلمتهم.

ولكن، مع ذلك لم يحك لنا القرآن اعتذاراً من موسى لهارون، ولا دفاعاً عنه، بعدما تبين له موقفه، "وفي هذا دليلٌ على أن الخطأ في الاجتهاد، مع وضوح الأدلة، غيرُ معذور فيه صاحبه في إجراء الأحكام عليه، وهو ما يسميه الفقهاء بالتأويل البعيد، ولا يظنّ بأن موسى عاقب هارون قبل تحقّق التقصير"⁽⁶²⁾، قال ابن عاشور في بيان هذا المعنى: "وهذا اجتهادٌ منه في سياسة الأمة؛ إذ تعارضت عنده مصلحتان، مصلحة حفظ العقيدة، ومصلحة حفظ الجامعة من المهرج، وفي أثناءها حفظ الأنفس والأموال والأخوة بين الأمة، فرجّح الثانية، وإنما رجّحها لأنه رآها أدم، فإن مصلحة حفظ العقيدة يُستدرك فواتها الوقي برجوع موسى عليه السلام، وإبطاله عبادة العجل، حيث غيّبوا عكوفهم على العجل برجوع موسى عليه السلام، بخلاف مصلحة حفظ الأنفس والأموال واجتماع الكلمة إذا انثلمت عسر تداركها..، وكان اجتهاده ذلك مرجوحاً، لأن حفظ الأصل الأصيل للشريعة أهم من حفظ الأصول المتفرعة عليه، لأن مصلحة صلاح الاعتقاد هي أم المصالح التي بها صلاح الاجتماع.." ⁽⁶³⁾.

وأما إن قيل إن إطلاق كون الوقوع في الخطأ ناشئاً عن تقصير إنّما خصّ به صاحبه - أعني الشنقيطيّ سالف الذكر - القتل دون سائر الأخطاء والخطايا، قلنا إن ذلك تخصيصٌ يحتاج إلى دليل، هذا أولاً. والأمر الثاني أنّه حتى القتل الخطأ، منه ما يكون صاحبه معذوراً فيه غير مقصّر، وواقع الناس اليومي خير شاهد على ذلك، كمن كان يقود سيّارته وفق قوانين المرور، وبسرعة معقولة، منتبهاً إلى ما أمامه، وعلى جنبي سيّارته من المازة، وفجأة ألقى شخص ما نفسه، أو ألقى به تحت عجلة السيارة، فلقي بذلك حتفه، فهذا قتل خطأ لا تقصير عند صاحبه فيه، بل إنه يُعتبر في هذه الحالة مظلوماً، ولا تلمزه كفارة ولا دية، بل له أن يطالب بالتعويض عن الضرر، قال ابن عثيمين رحمه الله: "فإنّ هذا الذي رمى بنفسه هو الذي أهلك نفسه، فليس على هذا السائق شيء..؛ لأنه في هذه الحال محسن، وقد قال الله تعالى: ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾⁽⁶⁴⁾، فظهر لنا، والله تعالى أعلم، أنّ المراد بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ الخطأ غير

المقصود، الذي شابه بعض تقصيره، والكلام نفسه بخصوص النسيان المذكور في هذه الآية، يُقصد به النسيان الناشئ عن قلة تيقظ وتحفظ، وأمّا الخطأ والنسيان اللذان استنفد صاحبهما وسعه، وبذل لاجتنابهما جهده، أو على الأقل لم يترخ في دفعهما، فيندرجان ضمن النصوص المبشّرة برفع المؤاخذة مطلقاً عنهما، المطالبة بأداء ما يتعلّق بهما من الحقوق المستوجبة للقضاء، سواء كانت من حقوق الخالق جلّ وعلا، كالصلاة مثلاً، أم من حقوق المخلوقين، كالديون المختلفة، والظلم، والتعدي بأنواعه، والله أعلم.

نختم هذا المقال بمسألة تتعلق بمراتب المخطئين خطأً شابه تقصير، المطالبين بالتضرّع إلى الله تعالى، وسؤاله التجاوز عن أخطائهم، وهي أهم، بلا شك، متفاوتون في مقدار ما وقعوا فيه من الخطأ من جهة، وفي مقدار ما بدر منهم من تقصير في ارتكابه من جهة أخرى، وعلى ذلك، فإنّه يلزم كلّ واحد منهم من الدعاء والضراعة ما يتناسب مع حجم خطئه وتقصيره، وقد يُقال هنا إنّ الله تعالى لم يُطالب هؤلاء بأكثر من قول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، فمن أين هذا الإلزام بالاجتهاد في الاستغفار، وطلب العفو، على قدر حجم الخطأ، أو التقصير المتسبب في ارتكابه؟، فإننا نقول إنّ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ وما بعده لا يفهم منه أنّ الاكتفاء بقول هذه العبارة مرة واحدة، وبأية طريقة، كفيلاً بتنزل الرحمة الإلهية المتمثلة في قوله سبحانه: قد فعلت؛ فما أكثر ما ورد في كتابه تعالى، وسنة نبيه ﷺ، ما قد يفهم منه مثل ذلك، وليس كذلك، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ فَرِحُوا وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا مَعْصِيَةً رَبِّهِمْ ذَكَرُوا رَبَّهُمْ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ لَهُ أَلَا يَكْفُرُ بِالذُّنُوبِ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (135)﴾⁽⁶⁶⁾، فلا يُقال هنا إن استغفاراً واحداً يكفي، وقد يكفي، لكن المقصود أن صاحب الخطأ، أو الخاطيء، أدرك بما وقع فيه، وأشعر بما يلزمه من الاستغفار، والتوبة، والندم، وإتّما صرنا إلى هذا القول انطلاقاً مما قرّناه في هذا البحث، من أنّ التقصير في ارتكاب الخطأ غير المقصود هو ما يستوجب الالتجاء إلى الله تعالى، وسؤاله العفو وعدم المؤاخذة، وما دام هذا التقصير متفاوتاً، فإن هذا الالتجاء يكون متفاوتاً، والعلم عند الله تعالى.

خاتمة البحث:

يمكن في نهاية هذا البحث أن نلخص أهم ما وصل إليه في النقاط الآتية:

- الخطأ في العربية ما ليس لصاحبه فيه قصد، وهو خلاف الخطء الذي هو بمعنى الإثم، فلا يكون إلا عمدا.
- والخطأ أمرٌ محتوم على بني الإنسان، كائنا من كان، حتى الأنبياء والمرسلون، وذلك راجعٌ إلى طبيعة الخلقة الإنسانية، وما زُكبت عليه من صفات النقص، وطباع الضعف والقصور.
- ولأجل ذلك، وبسببه، جاءت العناية الإلهية لترفع الإثم عن الخطأ، وتعفو عن المخطئ، مادام ارتكابه لخطئه بغير قصده وإرادته، وفي ذلك تتجلى واحدة من أعظم الدلائل على يسر هذا الدين، ورحمته، وعظمته.
- الملاحظ على أخطاء الناس، سواء المتعمدة أم غير المتعمدة، أنّ أصحابها متفاوتون فيها، من جهات عديدة، منها مسألة التقصير في اجتناب الخطأ غير المقصود، فأكثر المخطئين له نصيبه من هذا التقصير، ما بين مستقل ومستكثر، ولا يسلم من ذلك إلا القليل جدًّا من الناس.
- ورد في آخر سورة البقرة دليل اعتمد عليه القائلون برفع المؤاخذة مطلقا عن المخطئ، وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ووجه الاستدلال أنه ثبت في صحيح مسلم، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن الله تعالى يردّ على من دعا من المخطئين بالأدعية التي ختمت بها هذه السورة، وهذا الدعاء واحد منها، بقوله جلّ جلاله: فعلتُ، وهذه بشارة لهم بالإجابة ورفع المؤاخذة، غير أنّ ما يبعث على التساؤل هو: إذا كان الخطأ مرفوعا، فما الحاجة إلى سؤال الله تعالى رفع المؤاخذة عليه؟.
- بعد تتبع كتب التفسير، وتأمّل ما في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلّى الله عليه وآله من الأدلة المتعلقة بهذه المسألة، تبين أنّ المقصود بالخطأ المذكور في آخر سورة البقرة هو الخطأ غير المتعمد الذي تسبّب فيه نوع من التقصير، استوجب سؤال الله تعالى رفع المؤاخذة، ولأنّ المداومة على التحقّظ، وتجنّب التقصير، بما فيه التقصير الجبلي، مما يسبب نوعا من المشقة، بشّر الله تعالى عباده بعدم المؤاخذة على هذا النوع من الأخطاء، لكن بعد التضرع إليه بسؤال ذلك، واستصحاب الاعتراف بالتقصير، والعلم عند الله تعالى.
- ختمنا البحث بإشارة تتعلق بتفاوت المخطئين في أخطائهم وتقصيراتهم، وهي أنّ كلّ واحد منهم مُطالب بما يناسب مقدار تقصيره من السؤال والدعاء والتضرّع، والله تعالى أعلى وأعلم، وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلّم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش:

- (1) انظر: سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد-محمد كامل قره بللي-عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009م، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، رقم: 4251، ج5، ص321، وقال محققوه: حديث حسن.
- (2) التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين، الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3، 1408هـ-1988م، ج2، ص212.
- (3) الأحزاب: 5.
- (4) صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ-1993م، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رجالهم ونسائهم، بذكر أسمائهم ﷺ، باب فضل الأمة، رقم: 7219، ج16، ص202. قال الألباني: صحيح282.
- (5) البقرة: 286.
- (6) انظر: المسند الصحيح، لمسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.تا، كتاب الإيمان، باب بيان قوله تعالى: «وَأِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا»، رقم: 126، ج1، ص116.
- (7) وهي: البقرة: 58، 81، 286، والنساء: 92، 92، 112، والأعراف: 161، ويوسف: 29، 91، 97، والإسراء: 31، وطه: 73، والشعراء: 51، 82، والقصاص: 8، والعنكبوت: 12، 12، والأحزاب: 5، ونوح: 25، والحاقة: 9، 37، والعلق: 16.
- (8) الأحزاب: 5.
- (9) البقرة: 286.
- (10) انظر: التحرير والتنوير، وللشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984هـ، ج21، ص265.
- (11) النساء: 92.
- (12) البقرة: 286.
- (13) القول بأنه يعيد صومه هو مذهب أكثر أهل العلم، نقل ذلك ابن قدامة في المغني، قال رحمه الله: "وإن أكل يظن أن الفجر لم يطلع، وقد كان طلع، أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت، ولم تغب، فعليه القضاء، هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم، وحكي عن عروة، ومجاهد والحسن، وإسحاق: لا قضاء عليه"، انظر: المغني، لأبي محمد، عبد الله بن أحمد، المعروف بابن قدامة المقدسي، (المتوفى: 620هـ)، مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م ج3، ص147.
- (14) متفق عليه، واللفظ لمسلم، انظر: الجامع المسند الصحيح، لأبي عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، رقم: 1933، ج3، ص31، وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر، رقم: 1155، ج2، ص809.
- (15) البقرة: 286.
- (16) بل هو ما يشبه الإجماع، راجع، فضلا، مادة خ ط ء في معاجم العربية وكتب التعريفات والتفسير.
- (17) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب، القيسي القيرواني، (المتوفى: 437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008م، ج1، ص935.
- (18) 116.
- (19) انظر: تفسير القرآن، لأبي المظفر، منصور بن محمد، المروزي، السمعاني، (المتوفى: 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ-1997م، ج1، ص288.
- (20) الإسراء: 31.
- (21) معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي، لأبي محمد، الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4، 1417 هـ - 1997م، ج1، ص357.
- (22) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ-2003م، ج3، ص425.
- (23) زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ ج1، ص256.

- (24) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م ج6، ص134.
- (25) الهداية، لمكي بن أبي طالب القيرواني، ج1، ص934.
- (26) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي الحارثي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ج1، ص394.
- (27) التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم، محمد بن أحمد، ابن جزى الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1416هـ. ج1، ص142.
- (28) انظر: تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م، ج1، ص737.
- (29) معالم التنزيل، للبعوي، ج1، ص357.
- (30) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان قوله تعالى: «وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ»، رقم: 126، ج1، ص116.
- (31) الحج: 78.
- (32) تقدّم تخريجه، انظر: الصفحة 02 من هذا البحث.
- (33) النساء: 92.
- (34) الأحزاب: 5.
- (35) نقله الخلال عنه، كما في سبل السلام، لأبي إبراهيم، محمد بن إسماعيل الصنعاني، مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، ط4، 1379هـ-1960م، ج3، ص176، وغيره. وقال المناوي: ونقل الخلال عن أحمد من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف الكتاب والسنة وقال ابن نصر: هذا الحديث ليس له سند يحتج بمثله اه، وقد خفي هذا الحديث على الإمام ابن الهمام فقال: هذا الحديث -يقصد حديث رفع عن أمي...- يذكره الفقهاء بهذا اللفظ ولا يوجد في شيء من كتب الحديث!"، انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد بالمناوي القاهري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ، ج4، ص34.
- (36) ينظر: تفسير القرآن الحكيم، لمحمد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1990م، ج7، ص430.
- (37) البقرة: 286.
- (38) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ ج1، ص332، وانظر حاشية هذه الصفحة، وكلام ابن المنير في كون دافع الزمخشري إلى هذا المذهب اعترافه وقدرته.
- (39) المحرر الوجيز، لابن عطية، ج1، ص393، بتصرف.
- (40) البقرة: 31.
- (41) متفق عليه: انظر: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم: 2105، ج3، ص63، وصحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم: 2107، ج3، ص1669.
- (42) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لصدر الدين، محمد بن علاء الدين، ابن أبي العز الحنفي، الدمشقي، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، 1426هـ-2005م، ص445.
- (43) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في الحظّ على التوبة والفرج بها، رقم: 2747، ج4، ص2104.
- (44) الأحزاب: 5.
- (45) النساء: 92.
- (46) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م ج5، ص230.
- (47) انظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، ج1، ص126، و تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، د.تا، ج1، ص211.
- (48) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج6، ص379.
- (49) لم أجد له أثرا في كتب السنّة، ولا في كتب الشرائع والسير.

- (50) التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي، ج7، ص120.
- (51) انظر: فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ، ج1، ص353، و إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.تا، ج1، ص277.
- (52) البقرة: 286.
- (53) التحرير والتنوير، لابن عاشور، ج3، ص140.
- (54) انظر: مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، ج10، ص182، والبحر المحيط في التفسير، لأبي أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ج4، ص27، ومحاسن التأويل، لجمال الدين محمد بن محمد القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، ج3، ص256، و تفسير المراغي، لأحمد بن مصطفى المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1365هـ-1946م، ج5، ص120.
- (55) محمد بن محمد المختار الشنقيطي، أحد مدرّسي المسجد النبوي، شرح زاد المستقنع في أكثر من أربعمئة درس، وهي إلى الآن دروس صوتية، ولم تُطبع بعد، وفرغها أصحاب المكتبة الشاملة في موسوعتهم، ومنها أخذت هذا القول.
- (56) انظر: شرح زاد المستقنع، لمحمد بن محمد المختار الشنقيطي، الدرس رقم: 160. (صوتي)
- (57) نفسه.
- (58) وفي هذا المعنى يقول زياد بن حدير قال لي عمر رضي الله عنه: "هل تعرف ما يهدم الإسلام؟" قال: قلت لا، قال: يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين" أخرجه الدارمي في مقدمة سننه، انظر: مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمن، الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ-2000م، باب في كراهية أخذ الرأي، رقم: 220، ج1، ص295، وقال الألباني: صحيح، انظر: مشكاة المصابيح، لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله التبريزي (المتوفى: 741هـ)، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م، رقم: 269، ج1، ص89، قال القاري رحمه الله: المقصود بزلة العالم "عثرته بتقصير منه"، انظر: مرآة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن علي القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002م، ج1، ص334.
- (59) راجع، فضلا، أقوال المفسرين لقوله تعالى مثلا من سورة طه: وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا (115)، وقوله: وَعَصَىٰ آدَمَ رَبَّهُ فَغَوَىٰ (121)، ونظائرهما.
- (60) وردت الإشارة إلى هذه الحادثة مرتين في القرآن الكريم: في سورة الأعراف(آية: 150): قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأُلْوَاخَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوكُمُوكَاذُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِثْ بِي الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (150)﴾. وفي سورة طه: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا هَازِلُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا (92) أَلَّا تَتَّبِعَن أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي (93) قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي (94)﴾.
- (61) الأعراف: 151.
- (62) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، ج9، ص116.
- (63) نفسه، ج16، ص293.
- (64) التوبة: 91.
- (65) ينظر: فتاوى نور على الدرب، لابن عثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين الخيرية، الإصدار الأول، 1427هـ-2006م، ص11.
- (66) آل عمران: 135.